مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.203-216

# مسيرة التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الحروب والعقوبات الدولية
## (دراسة تاريخية – تحليلية بين 1980-2003)

**أ.م.د. غصون مزهر حسين**
**قسم التاريخ / كلية الآداب / الجامعة المستنصرية**
Dr.ghsoon_mezher@uomustansiriyah.edu.iq
07710582755

**مستخلص البحث:**
يتناول هذا البحث مسيرة التنمية الاقتصادية في العراق في المدة بين (1980-2003)، بوصفها مرحلة تاريخية اتسمت بتعاقب الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تركت آثاراً عميقة في بنية الاقتصاد الوطني ومؤشرات التنمية المختلفة. ويهدف البحث إلى تحليل طبيعة التحولات الاقتصادية التي شهدها العراق في ظل حرب الخليج الاولى (1980-1988)، وحرب الخليج الثانية عام 1991، والعقوبات الاقتصادية الدولية التي استمرت حتى عام 2003، وبيان انعكاساتها على القطاعات الاقتصادية الرئيسة، ولاسيما النفط والصناعة والزراعة والتجارة والخدمات والبنية التحتية.واعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي عبر تتبع التطورات الاقتصادية وربطها بالسياقات السياسية والاجتماعية المحيطة بها، بهدف تفسير التغيرات التي طرأت على مؤشرات التنمية والإنتاج والاستثمار ومستويات المعيشة. وتوصل البحث إلى أن الحروب المتعاقبة والعقوبات الدولية أسهمت في استنزاف الموارد المالية والبشرية، وإضعاف القدرات الإنتاجية، وتراجع معدلات النمو والتنمية، فضلاً عن تفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وتدهور مستويات المعيشة والخدمات الأساسية. كما أظهرت الدراسة أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة، على الرغم من محاولاتها التكيف مع الظروف الاستثنائية، لم تتمكن من المحافظة على مسار تنموي مستدام، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي أكثر هشاشة وتبعية للمتغيرات السياسية والاقتصادية الخارجية بحلول عام 2003.

**الكلمات المفتاحية:** العراق، اقتصاد، التنمية الاقتصادية، العقوبات الدولية، الحرب العراقية - الإيرانية.

**المقدمة**

تُعدّ التنمية الاقتصادية من أهم المؤشرات التي تُقاس بها قدرة الدول على تحقيق التقدم والاستقرار وتحسين مستوى معيشة السكان، إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى كفاءة استثمار الموارد البشرية والطبيعية وتوظيفها في خدمة الأهداف التنموية، وقد شهد العراق خلال المدة الممتدة بين عامي 1980 و2003 تحولات اقتصادية عميقة ومتسارعة، تأثرت بمجموعة من العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تركت آثاراً مباشرة في مسيرة التنمية الاقتصادية ومؤشراتها المختلفة. ففي مطلع الثمانينيات دخل العراق مرحلة جديدة اتسمت باندلاع حرب الخليج الأولى (1980-1988)، التي استنزفت جانباً كبيراً من الموارد المالية والبشرية للدولة، وأثرت في برامج التنمية ومشروعاتها، وما إن انتهت الحرب حتى واجه العراق تحديات اقتصادية جديدة تمثلت في أزمة الديون وتداعيات حرب الخليج الثانية عام 1991، وما أعقبها من فرض العقوبات الاقتصادية الدولية التي استمرت أكثر من عقد من الزمن، الأمر الذي انعكس

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.203-216

بصورة واضحة على قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، ولاسيما قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات والبنية التحتية.

وتنبع **أهمية هذا البحث** من كونه يتناول مرحلة مفصلية من التاريخ الاقتصادي العراقي، شهدت تداخل العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل الواقع التنموي، الأمر الذي يساعد في فهم طبيعة التحولات الاقتصادية التي مر بها العراق، والكشف عن العوامل التي أسهمت في نجاح بعض السياسات الاقتصادية أو إخفاقها خلال تلك المدة.

**ويهدف البحث** إلى دراسة مسيرة التنمية الاقتصادية في العراق خلال المدة (1980-2003)، وتحليل أبرز المتغيرات التي أثرت فيها مع تسليط الضوء على واقع القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبيان أثر الحروب والعقوبات الاقتصادية في مؤشرات التنمية والإنتاج والاستثمار ومستويات المعيشة، فضلاً عن تقويم السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة لمواجهة التحديات الاقتصادية المتعاقبة. وتتمثل **إشكالية البحث** في محاولة الإجابة عن تساؤل رئيس مفاده :**إلى أي مدى استطاعت السياسات الاقتصادية العراقية المحافظة على مسار التنمية الاقتصادية خلال المدة (1980-2003) في ظل الحروب والأزمات والعقوبات الاقتصادية؟** وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، منها: ما أبرز ملامح التنمية الاقتصادية في العراق خلال هذه المدة؟ وكيف أثرت الحروب المتعاقبة والعقوبات الدولية في القطاعات الاقتصادية المختلفة؟ وما حجم التغير الذي طرأ على المؤشرات الاقتصادية والتنموية؟ وما أبرز التحديات التي واجهت الاقتصاد العراقي في تلك المرحلة؟

ومن أجل الإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي الذي يقوم على تتبع الأحداث الاقتصادية وتحليلها وربطها بالسياقات السياسية والاجتماعية المحيطة بها، وصولاً إلى تقديم رؤية علمية متكاملة لمسيرة التنمية الاقتصادية في العراق خلال المدة موضوع الدراسة.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.203-216

## المبحث الأول

### نبذة عن الاقتصاد العراقي حتى عام 1980

يُعد الوضع الاقتصادي لاي بلد هو المؤشر الأول عن مدى الاستقرار والتطور الذي يشهده ذلك البلد، فكلما كان هناك انتعاش اقتصادي ونمو في الدخل الفردي وطبيعة الحياة الاقتصادية ومدى نشاطها يكون الوضع الاجتماعي والسياسي في طريق التطور والاستقرار، كما ان التأثير المتبادل بين الجانب السياسي والاقتصادي يترك أثرا كبيراً في الحياة العامة، حيث تنعكس الازمات السياسية واحداثها على الواقع الاقتصادي وتجعل مسيرة التنمية تسير بشكل بطيء ولا تحقق أي تقدم اقتصادي او رفاه اجتماعي.
ان الاحداث الكبيرة التي مرت في تاريخ العراق المعاصر، وبالأخص منذ نشؤ الدولة العراقية عام 1921، ساهمت في جعل عملية النمو الاقتصادي في جميع المجالات تكون في وتيرة بطيئة، قياسا بحجم العائدات خصوصا في الخمسينيات، بعد توقيع اتفاقيات تعديل الامتيازات النفطية لسنة 1952 مع الشركات التي كانت تعمل في العراق (نظام مناصفة الأرباح)[1]، الا أن الوضع الاقتصادي لم يتحسن حتى مع تشكيل مجلس الاعمار عام 1950، وبداية المشاريع التي تم التخطيط لها الا انها لم تكتمل (عبهول، 1983، الصفحات 46-76).
فمن البديهي مع تراكم وتتابع الاحداث الصعبة التي عاشها المجتمع العراقي خلال الفترات اللاحقة وسلسلة الانقلابات العسكرية التي انتهت بثورة 14 تموز 1958 وما تبعها من انحرافات وانقلابات، مما يعبر عن حالة عدم الاستقرار السياسي التي كان لها دور كبير في حث الباحثين والمختصين على دراسة هذه المدة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، ووضع الكثير من الدراسات المتخصصة كمحاولة لتوثيق هذه الفترات المهمة ومتغيراتها الاقتصادية والاجتماعية.
أذ ان الاقتصاد العراقي مر بمرحلة حرجة تتصف بالتدهور الشديد جراء الوضع السياسي السريع التغيير في توجهاته، وخلال المدة موضوع البحث تعرض الى احداث كانت مفصلية من حيث تناقضاتها فكانت الحرب الطويلة (حرب الخليج الأولى 1980-1988) وما خلفته من اثار ودمار في البنية الاقتصادية والاجتماعية ، وتأثيراتها على التوجه الاقتصادي ودفعه في اتجاه الإنتاج العسكري فقط، وتسخير موارد الدولة لذلك لعسكرة المجتمع (المعموري و المسعودي ، 2011، صفحة 299)، أما الحصار الاقتصادي (1990-2003) وما نجم عنه من تقييد في جميع مفاصل الحياة بصورة تكاد ان تكون شاملة ، مما أدى الى انهيار بوادر التنمية التي جاءت خطواتها الأولى خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات بعد تزايد الموارد النفطية، وبذلك جاءت معطيات المؤشرات الاقتصادية بنتائج ذات معدلات نمو منخفضة في جميع الجوانب الاقتصادية.يتأثر الوضع الاقتصادي للدولة بجملة من الازمات وخاصة السياسية أولا، والاجتماعية والطبيعة ثانيا، الا أن الازمات الاقتصادية يكون تأثيرها بشكل كامل وخاصة إذا كانت تهدد البناء الاقتصادي للدولة مثل فقدان مورد اقتصادي مهم او حرب ذات تبعات اقتصادية

(1) الاتفاقية المعقودة في 3 شباط عام 1952 بين الحكومة العراقية وشركات نفط العراق ونفط الموصل المحدودة ونفط البصرة المحدودة، والمصادق عليه بموجب القانون رقم (4) لسنة1952 ، الوقائع العراقية ، العدد 3064 في 18 شباط 1952.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.203-216

مدمرة، والأخطر هو حالة حصار اقتصادي ومنع دولي لاي واردات الى داخل الدولة، وتختلف طبيعة وشدة هذه الازمات بين دولة متقدمة ودولة نامية تبعا لبنيتها الاقتصادية وهيكلها التنموي.

من هذا المنطلق مر الاقتصاد العراقي بسلسلة من الازمات الحادة ذات التأثير المباشر، ارتبطت بموقع العراق الجغرافي ومكانته الاقتصادية وخاصة بعد اكتشاف النفط بكميات كبيرة وتجارية رخيصة الاستخراج ذات فائدة كبيرة للشركات النفطية الأجنبية (ز.ي.هرشلاغ، 1973، الصفحات 337-338)، فمن احداث سياسية داخلية الى احداث إقليمية ودولية متعددة أثرت على الواقع السياسي والاقتصادي مثل حرب 1948 وحرب 1967 وحرب 1973، غير ان التحول الأخطر تمثل باندلاع حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية – الإيرانية) في( 22 أيلول 1980) واستمرارها حتى (8 اب 1988) ، والتي شكلت نقطة استنزاف رئيسية للاقتصاد العراقي (رازو، 2023، صفحة 25)، الذي يعتمد بشكل أساسي على العوائد النفطية في تمويل الموازنة العامة، وعليه فأن أي تحسن او تراجع في أسعار النفط العالمية ينعكس مباشرة على مستوى النشاط الاقتصادي، وقد أدى تعرض الصادرات النفطية والايرادات المرتبطة بها الى اضطرابات متكررة مما ولد أزمات داخلية متلاحقة، نتيجة ضعف التنوع الإنتاجي وغياب القاعدة الاقتصادية المتوازنة (جاسم، 2010، صفحة 7).

ويعد النمو الاقتصادي شرطا أساسيا لتحقيق النتيجة الشاملة أذ لا تنمية مستدامة دون نمو اقتصادي متواصل، غير أن اعتماد العراق طويل الامداد على القطاع النفطي، الذي اسهم بنسبة تراوحت بين (40-60%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة (78-98%) من إيرادات الموازنة العامة، وما بين (83-99%) من اجمالي الصادرات (كاظم، 2010، صفحة 24)، أدى الى تكوين اختلال هيكلي جعل الاقتصاد العراقي رهين تقلبات الأسواق العالمية وكميات وأسعار النفط المتداولة فيها، وهو ما انعكس بوضوح على مؤشرات النمو والاستقرار الاقتصادي.

لمعالجة ذلك ظهرت محاولات للنهوض بالواقع الاقتصادي فكان هناك توجه نحو الخطط التنموية منذ الخمسينيات حيث بدأ مجلس الاعمار باكورة اعماله عام 1951 لتمتد حتى عام 1958، من خلال اربع برامج استثمارية لإقامة مشاريع البنية الأساسية مثل السدود والخزانات والطرق والجسور والكهرباء الى جانب تنمية القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات وبمبلغ قدره (231 مليون دينار) موزعة كالاتي 31% زراعي ، 27.4% قطاع الخدمات ، 25.6% قطاع النقل والمواصلات، 10.7% للقطاع الصناعي (جاسم، 2010، صفحة 5)، وفي اعقاب ثورة (14 تموز 1958) توجهت الأهداف الاقتصادية للثورة نحو تأسيس تنمية ذات أسس ثابتة من خلال تأسيس وزارة التخطيط التي كانت مهمتها وضع أسس السياسة الاقتصادية وفق خطط اقتصادية لفترات محددة مثل الخطط الخمسية التي ركزت على مسألة الإصلاح الزراعي والتصنيع وتحرير القطاع النفطي (حسين، 2018، صفحة 75).

وهكذا لم يشهد العراق عملية تنمية اقتصادية بالمعنى الحديث إذ تركز النشاط الاقتصادي في القطاع الزراعي الذي أسهم بنسبة (32.6%) من الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل (53%) من الايدي العاملة (مهدي، 2010 ، صفحة 45)، الا ان عقد السبعينات شهد تحولاً نوعياً رغم التحولات الكبيرة والمتعددة في أنظمة العراق السياسية والاجتماعية أذ أدت زيادة الإيرادات النفطية ولاسيما بعد تأميم عمليات الاستخراج وتسويق النفط وارتفاع أسعاره عالمياً الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، لذا عُد العراق عام 1975 من الدول متوسطة الدخل ويقارن مع كوريا

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.203-216

الجنوبية او مع البرتغال، وعليه بلغ معدل نمو الدخل القومي خلال المدة (1970-1980)نحو (28%)، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على خمسة عشر صعفا خلال هذه المدة وبلغت عائدات النفط عام 1980 نحو (29.296مليون دولار) مما جعل باستطاعة العراق تمويل برامج التنمية والانفاق الحكومي (زيني، 2009، صفحة 141).

لقد شهد الدخل القومي خلال المدة (1970-1980) معدل نمو قدره (28%)، وقد فتح هذا التصاعد في معدل نمو الدخل القومي خلال هذه المدة الأبواب امام العراق لتحقيق تغيير سريع في بنيته الاقتصادية والاجتماعية، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي (1.2مليار دينار) عام 1968 ووصل الى (15.8 مليار دينار) عام 1980 (عباس، 2011، صفحة 73).

وبسبب اعتماد العراق على النشاط النفطي كونه العامل الرئيسي في تنشيط الاقتصاد والمصدر الوحيد للنمو الاقتصادي طيلة العقود الماضية، تعمقت تبعية الاقتصاد العراقي للاقتصاد العالمي وجعله اكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن التذبذبات الحاصلة في طلب وأسعار النفط عالمياً، لكن مع نهاية عقد السبعينات انتهت الآمال ببناء عراق قوي اقتصاديا قادر أن يوفر لأفراده الرفاهية ويحميهم من القتل والجوع والمرض، فقد بدأت مرحلة تعرض العراق خلالها الى ثلاثة احداث مدمرة الأولى (حرب الخليج الأولى 1980- 1988)، وخسائرها التي تقدر ب(452 مليار دولار)، ثم حرب الخليج الثانية عام 1991 وما نتج عنها من تدمير للبنى التحتية وخسائر تقدر ب( 300 مليار دولار) ليبلغ مجموع الخسائر (752 مليار دولار) (اوزلر، 2006، صفحة 34)، من دون احتساب الخسائر البشرية، ثم تلتها العقوبات الاقتصادية التي فرضت من قبل الأمم المتحدة نتيجة لغزو العراق للكويت في آب 1990 و لم تنته هذه العقوبات الا بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة عام 2003 ، وقد تعرضت خلالها البنية الاقتصادية لتآكل عميق ، واعيد توجيه الموارد نحو المجهود التصنيع العسكري ومتطلبات الصمود على حساب أولويات التنمية، مما أدى الى تراجع المكاسب التنموية المتحققة في السبعينات ودخول الاقتصاد في حلقة ركود وتدهور مستمر (زيني، 2009، صفحة 283).

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.203-216

**المبحث الثاني**

**النتائج الاقتصادية للحرب العراقية – الإيرانية على العراق وتأثيراتها**

منذ اندلاع حرب الخليج الأولى في أيلول 1980، شهدت مسيرة التنمية الاقتصادية في العراق اضطراباً حاداً، إذ أدى النزاع الى ركود القطاعين الصناعي والزراعي، وتدمير العديد من المؤسسات الإنتاجية الحيوية، رافق ذلك نقص حاد في المواد الأولية، وتأثير امدادات الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المصانع، مما تسبب في تذبذب قيمة الإنتاج الصناعي العراقي بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الحرب، إضافة الى سحب اليد العاملة من مجالات العمل الاقتصادي الى ساحات الحرب والاستعانة باليد العاملة الأجنبية وخاصة المصرية مما أدى الى استنزاف العملة الأجنبية الى الخارج (داود، 2016، صفحة 4)، وكانت هذه هي الضربة الكبيرة لسوق العمل في العراق، الامر الذي أدى الى تراجع الاهتمام بالقطاع العام في حين شهد القطاع الخاص زيادة نسبية على الرغم من التحديات الموجودة (رشيد، 1997، صفحة 165).

كما أدى نشوب الحرب الى تراجع التجارة العامة، و ظهرت اول بوادر العجز في ميزان التجارة العراقية عام 1980، واستمر ذلك حتى عام 1986، حيث بدأ ميزان التجارة يرتفع لكن رغم ذلك لم تكن التجارة العراقية كافية لتغطية حاجات العراق من السلع الاساسية (رشيد، 1997، صفحة 166)، نتيجة لذلك اصبح الاقتصاد العراقي يعتمد على التجارة الخارجية في مقابل اعتماده على التجارة المحلية، ولقد انعكس ذلك على عدم تحقيق اهداف خطط التنمية الاقتصادية، وبسبب ضعف الاهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية والتوجه نحو توفير مواد التسليح لاستمرارية الحرب لمدة طويلة اعتمد العراق على استيراد كميات متزايدة من السلع لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي (حبيب، 1997، الصفحات 16-25).

تدهورت قيمة الدينار العراقي ( كانت قيمة الدينار العراقي تعادل 3.3 دولار امريكي) حيث وجدت الحكومة نفسها خلال سني الحرب تعاني نقص حاد في العملات الأجنبية، لذلك كانت الحكومة تمتنع عن امداد التجار العراقيين بالعملات الصعبة لتمويل وارداتها، لذا تم اللجوء الى السوق السوداء لبيع الدينار مقابل العملات الأجنبية مما تسبب في تدني قيمة الدينار مع استمرار سنوات الحرب الطويلة (أصبحت قيمة الدينار تعادل 4 دولار امريكي) (المعموري و المسعودي ، 2011، صفحة 296)، وخلال تلك المدة تبنت الحكومة سياسة ما يسمى الحرب والبناء في آن واحد مما تطلب التوسع في الانفاق الحكومي العسكري والمدني، في الوقت الذي بدأت فيه موارد النفط بالانخفاض واستنفاذ الاحتياط النقدي، قامت الحكومة بالاقتراض الداخلي والخارجي، فمن بين الاضرار التي تكبدها الاقتصاد العراقي هي خسارة ما يقارب (62 مليار دولار) من العائدات النفطية، واستنزاف ما يتراوح بين (35 – 40 مليار دولار) من ارصدة الاحتياطيات الأجنبية وتراكم الديون الخارجية التي بنجو (40 مليار دولار) لدول غير عربية و(35 مليار دولار) لدول عربية وتحمله نفقات عسكرية إضافية قدرها (150 مليار دولار) وتدمير بنى تحتية بقيمة (30 مليار دولار) (داود، 2016، الصفحات 4-5)

انعكس تأثير الحرب كذلك على تدهور القطاع الزراعي خلال سنوات الحرب، لاسيما ان الكثير من الفلاحين استشهدوا اثناء الحرب بسبب التجنيد الالزامي، إضافة الى نقص التجهيزات الزراعية والتدمير الكبير الذي أصاب المشاريع الزراعية (حبيب، 1997، صفحة 21)، حيث لم تكن الحرب العراقية – الإيرانية مجرد حرب عسكرية، بل كانت أيضا حرب نفطية اقتصادية،

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.203-216

حيث تم تدمير المنشآت النفطية والاقتصادية العراقية في البصرة، كما تعرض العراق لشلل شبه كامل في قدراته على تصدير النفط خلال الحرب بسبب تدمير محطات ضخ النفط في البصرة، وبذلك اثبتت الحرب بوضوح قدرة ايران على إعاقة تصدير النفط العراقي، لذا انخفض الإنتاج وارتفع معدل التضخم، وخاصة بعد ان قام العراق بأنفاق مبالغ كبيرة على الناحية العسكرية (بخيت، 1999، صفحة 394).

تقدر الخسائر الاقتصادية المباشرة خلال الحرب بنحو (220 مليار دولار) إضافة الى الخسائر الناتجة عن انقطاع الإيرادات النفطية وتكاليف اعمار البنية الاقتصادية المتضررة (ادريس، 2000، صفحة 475)، وخارجيا اثقلت الحرب كاهل العراق بالديون، حيث تحول الاحتياطي النقدي البالغ (30 مليار دولار) في بداية الحرب الى مديونية تصل الى (42 مليار دولار) بعد نهاية الحرب اغلبها مستحقة للدول النفطية الإقليمية مثل السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة (ادريس، 2000، صفحة 477)، مما أدى الى انهيار قيمة الدينار العراقي وتدهور القوة الشرائية للمواطنين.

استجابة للازمة الاقتصادية أطلقت الدولة حريات اقتصادية حيث سمحت الدولة بتشجيع القطاع الخاص على العمل والإنتاج، وبدأ القطاع العام يتحول تدريجيا وبشكل بسيط من الإنتاج العسكري الى الإنتاج المدني لسد احتياجات الشعب العراقي (حسن، 1996، صفحة 27)، ومع ذلك تفاقمت الازمة نتيجة تلاعب الكويت والامارات العربية المتحدة بحصص الإنتاج النفطية، كما انها تلاعبت بأسعار النفط في الأسواق العالمية، يضاف الى ذلك رفض الحكومة الكويتية لطلب الحكومة العراقية بالتنازل رسميا عن ديونها المستحقة لدى العراق البالغة (30 مليار دولار)، الامر الذي يشكل احد الدوافع الرئيسية لتصعيد النزاع الإقليمي بما في ذلك جعل النظام العراقي السابق يفكر بغزو الكويت وضمها الى العراق (ادريس، 2000، صفحة 479).

مما تقدم يظهر لنا بوضوح حجم الخراب والدمار الاقتصادي الذي لحق بالاقتصاد العراقي ومسيرة التنمية الاقتصادية التي كانت في اعلى مستوياتها خلال السبعينات، والتي تأثرت بشكل كبير جدا بظروف حرب الخليج الأولى التي استغرقت ثمان سنوات استنزفت الموارد الاقتصادية للدولة، وجعلت سياسة الدولة الاقتصادية تسير نحو الإنتاج العسكري وتفضيله على جميع القطاعات الأساسية في البلد .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.203-216

**المبحث الثالث**

**تأثيرات الحصار الاقتصادي على الأوضاع الاقتصادية في العراق 1990-2003**

لا يمكن القاء اللوم على العراق فقط فيما حدث من غزو لدولة الكويت في بداية آب 1990 وذلك لوجود سياسات استفزازية اتبعتها الكويت للتلاعب في انتاج النفط من حقولها المشتركة مع العراق ، فمنذ 9 آب 1988 اتخذت الكويت قرارها في زيادة الإنتاج النفطي لها مخالفة بذلك الاتفاقيات المعقودة في اطار منظمة الأوبك، وقد تم تركيز العمل على هذه الزيادة من الجانب الكويتي على الابار النفطية في منطقة الرميلة والتي كانت في الأصل موضوع خلاف ومناقشات دبلوماسية قوية (شرقي، 2019، الصفحات 28-29)، فمع انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية طالب العراق من الكويت بتعويضات عما خسره من نفطه في نفط الرميلة، فكان جواب الكويت اننا قدمنا الكثير ودفعنا لمساعدة العراق الكثير ، الا ان العراق طالب بدفع ثمن حمايته لدول الخليج كما يقول من المد الإيراني والا فأن جزر بوبيان وغيرها تصبح من نصيب العراق (شرقي، 2019، صفحة 29).

وازداد التوتر في تموز 1990 حيث قدم العراق اتهاما رسميا للكويت بالتجاوز على الأراضي العراقية والاستيلاء على ابار النفط من حقل الرميلة المحاذي للحدود الكويتية اثناء الحرب العراقية – الإيرانية ، إضافة الى قيام الكويت والامارات بزيادة انتاجهم النفطي للسوق العالمية الامر الذي تسبب بإغراق السوق العالمية بالنفط وانخفاض أسعاره وتكبد العراق لخسائر كبيرة، اضرت بشكل كبير باقتصاده ، كما تقدم العراق في 18 تموز عام 1990 بشكوى رسمية الى جامعة الدول العربية شرح فيها ما تقدم ذكره ونتائج ذلك ، وتجاوزها على الأراضي العراقية وإقامة المخافر فيها وحدد قيمة ما نهبته الكويت من نفط حقل الرميلة لمدة عشر سنوات ب (304 مليار دولار) (شرقي، 2019، الصفحات 30-31) . بعد دخول العراق الى الكويت في 2 آب عام 1990 بعدة ساعات عقد مجلس الامن جلسة استثنائية في الساعة الخامسة الا ربع صباحا بتوقيت نيويورك بطلب من المندوب الدائم للكويت والمندوب الدائم للولايات المتحدة الامريكية، واصدر المجلس في نهاية الجلسة القرار رقم (660) والذي ينص على سحب العراق جميع قواته من الكويت دون قيد او شرط وقد اعتمدها المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (بجك، 2006، صفحة 81)، و في السادس من آب عام 1990 أصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم (661) القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، نتيجة اجتياحه للكويت في الثاني من آب عام 1990 (احمد، 2000، صفحة 70)، وقد استهدفت العقوبات الضغط والتضييق على العراق لإجباره على سحب قواته من الكويت، وفي الوقت نفسه، قادت الولايات المتحدة الامريكية قوات التحالف الدولي واجبرت القوات العراقية على الخروج من الكويت، واستمر تطبيق تلك العقوبات بعد تحرير الكويت، بذريعة التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وتطبيق قرارات مجلس الامن وشملت هذه العقوبات حظراً كاملاً اقتصادياً على تصدير النفط العراقي الذي يشكل 99% من واردات العراق الاقتصادية، مع استثناء بعض المواد الطبية والغذائية والمواد التي لها صفة إنسانية (احمد، 2000، صفحة 70).

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.203-216

كان غزو العراق للكويت فرصة ذهبية للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها لتكبيل العراق بمجموعة قرارات ملزمة وانتقصت من سيادة العراق وفتحت الأبواب للتدخل الدولي، فالعراق يملك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، وهناك من يعتقد ان الاحتياطي في العراق لا يقل عن احتياطي المملكة العربية السعودية، وان مسألة وضع يد الولايات المتحدة الامريكية على نفط العراق قضية تعتبرها حيوية واساسية بغض النظر عن أي اعتبارات اخرى (شرقي، 2019، صفحة 34)

أدى الحصار الى اثار مدمرة على مختلف مجالات الحياة العامة بما في ذلك الصحة والبيئة والمجالات التربوية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية، وبلغ التضخم ذروته في نهاية عام 1994 نحو (24%) سنوياً، قبل ان يتراجع قليلاً في السنوات اللاحقة التي تم تطبيق برنامج (النفط مقابل الغذاء)، وقد اسفر الحصار عن تفكك أجزاء واسعة من البنية الاجتماعية، وعجزت الحكومة عن توفير وظائف للقطاع العام، وتوقف القطاعات الصناعية نتيجة الحصار فقد تم تسريح ما يقارب ثلثي القوى العاملة، مما ساهم في زيادة معدلات البطالة وتمزق في الحياة الاجتماعية وارتفاع معدلات الجريمة والعنف الاجتماعي والرشوة والانتحار والسرقة والتهريب وغيرها من الامراض الاجتماعية التي تهدد أسس المجتمع العراقي مما انعكس على ضعف التماسك الاجتماعي (احمد، 2000، صفحة 73).

تضرر القطاع التعليمي بشكل كبير، فقد شهدت المدارس والمعاهد والجامعات تراجعاً حاداً في جودة التعليم، اذا ما قيست في فترة النصف الثاني من السبعينيات، وارتفاع معدلات التسرب، وانخفاض مستوى التحصيل العلمي، وفي الوقت نفسه واجه العراق ظاهرة خطيرة ومدمرة في الناحية الاجتماعية وغيرها الا وهي ظاهرة هجرة العقول والكفاءات بشكل مكثف، فقد غادر العراق اكثر من (23 الف) باحث واستاذ جامعي وطبيب ومهندس متخصص، وانضموا الى اكثر من (2.5 مليون) من المقيمين في المنافي الطوعية، نسبة كبيرة منهم من حملة الشهادات العليا، ويمثل انعدام الحوافز الداخلية وسيادة السياسة السلطوية وانعدام الحريات الفكرية والأكاديمية، وسطوة معايير الولاء على الكفاءة محفزات كبرى لهجرة العقول العراقية أياً كانت الصعوبات التي تواجهها (احمد، 2000، صفحة 78).

على الصعيد المالي واجه العراق عجزاً متزايداً في الموازنة العامة نتيجة نمو الانفاق العام بوتيرة أسرع من الإيرادات، حيث بلغ العجز نحو (5.7 مليار دينار) عام 1990 وتصاعد الى (132.9 مليار دينار) عام 1991، ثم وصل الى (583.8 مليار دينار) عام 1995، بعدها اخذ يتذبذب بين الانخفاض ليصل الى ادنى مستوى عام 1997 أذ بلغ (195.3 مليار دينار)، والارتفاع وصل في عام 2001 الى (780.9 مليار دينار)، ثم انخفض في عام 2002 الى (547.2 مليار دينار) (احمد، 2000، الصفحات 79-80).، الامر الذي يعكس وجود اختلالات كبيرة في الهيكل العام للاقتصاد العراقي بسبب العقوبات المفروضة منذ بداية التسعينات وتوقف تصدير النفط باعتباره المصدر الرئيس لإيرادات الدولة من العملة الأجنبية، وقصور الإيرادات الداخلية من الضرائب، مقابل استمرار الانفاق الحكومي الكبير على برامج الدعم والقطاع العسكري والتسليح رغم القيود الاقتصادية ، لذا لم تكتفي الحكومة بحظر تزويد المستوردين العراقيين ،العاملين تحت غطاء الأمم المتحدة لاستيراد المواد الأساسية ،بالعملة الأجنبية بل دخلت الحكومة السوق السوداء لبيع العملة الأجنبية ، حيث ان اتخاذ هذا الاجراء كان ضروريا

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.203-216

لتمويل نظام البطاقة التموينية الذي اتبعته الدولة في توفير الاحتياجات الأساسية للعوائل العراقية، والذي يكلف بحدود (90 مليون دولار شهريا) (المعموري و المسعودي ، 2011، صفحة 297).
لجأت الحكومة العراقية الى زيادة اجمالي النقد المتداول عن طريق طبع العملة المحلية وبكميات كبيرة، أي التمويل بالعجز بقصد سد عجز الموازنات مما تسبب في ارتفاع كبير جدا في مستويات التضخم وانهيار العملة وقيمتها بشكل كامل، وتعود أسباب هذا التضخم الكبير وارتفاع مستوياته الة النقص الشديد في امدادات الأغذية والمنتجات الاستهلاكية، فقد كانت هناك فجوة بين قلة العرض وارتفاع الطلب بسبب وقف الاستيراد، كما ان انهيار الدينار العراقي حيث ان استيراد المواد يكون بالعملة الصعبة مما يسبب ارتفاع أسعارها في الداخل مما يعكس سوء الإدارة المالية للازمة (المعموري و المسعودي ، 2011، صفحة 299)

## المبحث الرابع

## الخصائص العامة للاقتصاد العراقي (1980 – 2003)

شهد العراق موجات تضخم متكررة منذ عقد السبعينات للقرن العشرين، عقب ارتفاع أسعار النفط وبدء تطبيق الخطط التنموية الخمسية، إذ ارتفعت معدلات الإصدار النقدي وزادت الرواتب، مما أسهم في تفاقم التضخم خلال عقد الثمانينات نتيجة الحرب العراقية- الإيرانية، وتعمق أكثر خلال عقد التسعينات مع فرض الحصار الاقتصادي ووقف صادرات النفط وتجميد الأرصدة العراقية، واظهرت مؤشرات البنك المركزي أن معدل التضخم خلال تلك المدة بلغ نحو (500%) وهو ما يعكس عمق الازمة الهيكلية في الاقتصاد العراقي.
ولذا يمكن تلخيص عدة مؤشرات تدل على ضعف وأزمة الاقتصاد العراقي في خلال هذه الفترة موضوع البحث وهي:

### أولا: ضعف الخطط الاقتصادية التنموية في إنعاش الاقتصاد

بدأ العراق بتطبيق أولى الخطط التنموية منذ الخمسينات من خلال خطط مجلس الاعمار، والتي تضمنت أربعة برامج استثمارية لإقامة مشاريع البنية التحتية، شملت السدود والخزانات والطرق والجسور والكهرباء، الى جانب تنمية القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات، بمبلغ اجمالي قدره (231 مليون دينار)، توزعت نسبه كالتالي: 31% للزراعة،27.4% للخدمات، 25.5% للنقل والمواصلات، و 10.7% للقطاع الصناعي (حسين، 2018، صفحة 80).
ومع ثورة 14 تموز عام 1958، تأسست وزارة التخطيط التي اخذت على عاتقها وضع سياسة اقتصادية واعداد الخطط الخمسية للمدة (1958 – 1965)، والتي ركزت على الإصلاح الزراعي، والتصنيع، وتحرير القطاع النفطي، الا ان التنفيذ الفعلي لم يتجاوز 50% من التخصيصات المقررة (138 مليون دينار) (جاسم، 2010، الصفحات 5-6).
استمرت الخطط التنموية للأعوام اللاحقة وحتى عام 1990، حيث بلغت تخصيصاتها على مدى هذه الفترة بحدود (80 مليار دينار)، وقد كانت الدولة تتدخل في جميع النشاطات الاقتصادية لذا فأن نسبة التنفيذ اختلفت وتذبذبت من 70% للمدة (1970 – 1975) الى انخفاض حاد يقارب 58% للمدة (1986 – 1990)، و يعود ذلك الى الضعف في الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي وصعوبة توفير متطلبات تنفيذ هذه الاستثمارات عقب اتباع مبدأ التنمية الانفجارية بسبب زيادة العائدات النفطية (جاسم، 2010، صفحة 5)، واستمر ذلك الوضع المتدهور حتى بداية العقوبات الاقتصادية، مما أدى الى تدني وجود الفعاليات الاقتصادية المحلية وانعكاسها على

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.203-216

الاقتصاد بصورة كاملة بارتفاع معدلات التضخم الى مستويات كبيرة، وما تولد عنه من انخفاض في معدلات النمو والقدرة الشرائية للمواطنين ، يضاف الى ذلك انعكاسات ذلك على الموارد البشرية وصفاتها من حيث ارتفاع معدل الوفيات وانخفاض معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات للأطفال، وتراجع القطاعات الإنتاجية وخاصة النفطية بسبب الحروب وما رافقها من تدمير للبنية التحتية الاقتصادية وغيرها من الاحداث التي وضعت العراق في مأزق اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي انتهت باحتلال العراق عام 2003 (شير، 2009، صفحة 50).

**ثانياً: الدين العام وارتفاع المديونية**

واجه الاقتصاد العراقي مشكلة هيكلية تتمثل في ارتفاع المديونية الخارجية، والتي بدأت منذ عام 1982، وبلغت مع نهاية الحرب العراقية – الإيرانية في آب 1988 نحو (42 مليار دولار) ثم ارتفعت خلال الفترة (1991 – 1995)الى (57 مليار دولار)، وزاد من تفاقم هذه الظاهرة تشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة بموجب قرار مجلس الامن رقم (661) عقب اجتياح الكويت، وفرضت على العراق تعويضات سنوية نسبتها 5%من اجمالي الإيرادات النفطية لصالح الكويت، مما شكل قناة استنزاف إضافية للموارد الوطنية (شير، 2009، صفحة 55).

وأدت سنوات الحصار الاقتصادي الطويلة الى تراكم الديون، والتي لم تستخدم للتراكم الرأسمالي او التنمية، بل خصصت غالبا للإنفاق العسكري والاستهلاكي، وبلغت الديون نحو (42 مليار دولار) عام 1991، قبل ان ترتفع الى حوالي (125 مليار دولار9 بحلول عام 2003، نتيجة تراكم الفوائد والديون، مما زاد من هشاشة الاقتصاد العراقي وتعقيد قدرته على التعافي من هذه الازمات المتلاحقة (سالم، 2012، صفحة 60).

**الخاتمة**

أظهرت المراجعة التاريخية والاقتصادية للازمة العراقية خلال المدة (1980 -2003) هشاشة هيكلية واضحة في الاقتصاد الوطني، ناتجة عن التبعية المفرطة للقطاع النفطي، وهو ما يميز الاقتصاد العراقي كاقتصاد ريعي احادي المورد لقد أدى الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لإيرادات الدولة الى تقلبات حادة في الأداء الاقتصادي، اذ انعكست تقلبات أسعار النفط العالمية مباشرة على مستويات الانفاق العام والاستثمار ومعدلات النمو، وهو ما عمق إثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد. ففي فترة حرب الخليج الأولى (1980 – 1988) أدى النزاع الى تدمير البنى الإنتاجية في القطاعات الصناعية والزراعية وتراجع الإنتاج، وارتفاع التضخم، وزيادة الدين الخارجي، مما عرض الاقتصاد العراقي لانكماش طويل الأمد، وتفاقمت هذه الازمات مع فرض العقوبات الاقتصادية والحصار الدولي خلال التسعينات، حيث تراجع الناتج المحلي، وارتفعت معدلات البطالة، وتدهورت الموارد البشرية بسبب هجرة الكفاءات، إضافة الى ضعف التنفيذ الفعلي للخطط التنموية التي كانت تهدف الى تحقيق التنويع الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاج الداخلي. وقد انعكست هذه الصدمات على المجتمع العراقي بشكل شامل، وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية، بالإضافة الى ضعف الخدمات التعليمية والصحية أديا الى ظهور مظاهر اجتماعية سلبية، من بينها الانحراف والجريمة وهجرة العقول، مما زاد من تعقيد مهمة التعافي الاقتصادي لغاية اليوم، كما أسهمت المديونية الخارجية الضخمة المرتبطة بالإنفاق العسكري وتعويضات الحرب في استنزاف الموارد الوطنية وعرقلة فرص التنمية المستدامة.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.203-216

ان تحليل هذه الفترة يظهر ان التداخل بين الطابع الريعي للاقتصاد، والحروب المتكررة، والعقوبات الدولية، والتحولات الديموغرافية والاجتماعية، انتج حلقة مفرغة من الركود الهيكلي، حيث تراجع النمو ، وازدادت المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، وفقدت الدولة القدرة على إدارة التنمية بصورة متوازنة، ومن ثم فان الخروج من هذه الحلقة المفرغة يتطلب إعادة هيكلة شاملة للاقتصاد العراقي، تقوم على تنويع القاعد الإنتاجية، وتعزيز راس المال البشري، وتخفيف الانكشاف على الأسواق العالمية، مع وضع الاستراتيجيات تنموية تراعي الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لضمان تحقيق التنمية المستدامة وإعادة بناء الاقتصاد الوطني بشكل سلس ومرن اتجاه الصدمات المستقبلية.

**المراجع**

ابتهال محمد رضا داود. (2016). الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والافاق المستقبلية. *مجلة دنانير ، العدد الثامن ، مجلد 21.*

ابراهيم حسن. (1996). *الصراع الدولي في الخليج العربي (العدوان العراقي على الكويت الابعاد والنتائج العربية والدولية* (المجلد الاولى ). الكويت: مؤسسة الشراع العربي.

أونر اوزلر. (2006). *تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي* (المجلد الاولى). (مركز العراق للابحاث، المترجمون) بغداد: شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر.

باسل يوسف بجك. (2006). *العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005) دراسة توثيقية وتحليلية* . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

بيير رازو. (2023). *الحرب العراقية - الايرانية* (المجلد الطبعة الاولى ). (نيكولاس اليوت، المحرر، و فلاح حسن الاسدي، المترجمون) بغداد: دار مكتبة عدنان.

ثامر عبد العال كاظم. (2010). واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات اصلاحه . *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد السابع، العدد الاول* .

حسن بخيت. (تموز ، 1999). تحليل التغييرات الهيكلية للاقتصاد العراقي بين عام 1970 الى عام 1988 باستخدام نموذج المستخدم - المستهلك. *مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2.*

حكمت شير. (2009). *الحروب العدوانية و ما افرزته من قروض وتهويضات بحق العراق* (المجلد الاولى ). بغداد: دار الزهراء.

خليصة شرقي. (2019). السياسة الامريكية في الشرق الاوسط(العراق انموذجا). *مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد بوضياف - كلية العلوم الانسانية والاجتماعية*. مسيلة، الجزائر.

ز.ي.هرشلاغ. (1973). *مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط*. (مصطفى الحسيني، المترجمون) بيروت: دار الحقيقة.

صباح رحيم مهدي. (2010 ). مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق . *اطروحة دكتوراه غير منشورة / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة.*

عبد الرسول عبد جاسم. (2010). نحو تقويم الاقتصاد العراقي (الحلول والمعالجات). *مجلة المنصور،عدد خاص بالمؤتمر العلمي العاشر لكلية المنصور الجامعة، العدد 14 ، ج 1.*

عبد الله شاتي عبهول. (1983). مجلس الاعمار في العراق 1950 - 1958 . *رسالة ماجستير ، كلية آداب ، جامعة بغداد* . بغداد .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.203-216

عبد الوهاب رشيد. (شباط، 1997). الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (1950 -2010). *المستقبل العربي ، العدد 219*.

عبد علي كاظم المعموري، و بسمة ماجد المسعودي . (2011). *الامم المتحدة والتضحية بالامن الانساني في العراق* . العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية .

علي عبد الهادي سالم. (2012). نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد التاسع ، المجلد الرابع* .

غصون مزهر حسين. (2018). *التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1958 -1968* . بغداد: دار الحداثة.

فاتنة عبد العال احمد. (2000). *العقوبات الدولية الاقتصادية* . القاهرة : دار النهضة العربية للنشر والتوزيع .

كاظم حبيب. (1997). الخراب الاقتصادي والاجتماعي في العراق . *مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 12*.

محمد ادريس. (2000). *النظام الاقليمي للخليج العربي* (المجلد الاولى ). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد علي زيني. (2009). *الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل* (المجلد الطبعة الثالثة). بغداد: دار الملاك للفنون والاداب.

محمود جاسم عباس. (2011). النمو الاقتصادي والمؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي 1980-2008. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 27* .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.203-216

# The Course of Economic Development in Iraq under Wars and International Sanctions: A Historical and Analytical Study (1980–2003)

**Asst. Prof. Dr. Ghsoon Mezher Hussein**
Mustansiriya University, College of Arts, Department history
Dr.ghsoon_mezher@uomustansiriyah.edu.iq

**Abstract:**
This study examines the course of economic development in Iraq during the period 1980–2003, a critical historical stage characterized by successive political, military, and economic crises that profoundly affected the structure of the national economy and various development indicators. The study aims to analyze the nature of the economic transformations experienced by Iraq in the context of the Iran–Iraq War (1980–1988), the Second Gulf War in 1991, and the international economic sanctions that remained in force until 2003. It further investigates the repercussions of these events on the major economic sectors, particularly oil, industry, agriculture, trade, services, and infrastructure.The research adopts a historical-analytical approach by tracing economic developments and linking them to their surrounding political and social contexts in order to interpret the changes that occurred in development indicators, production, investment, and living standards. The study concludes that the successive wars and international sanctions significantly depleted Iraq's financial and human resources, weakened its productive capacities, and led to a decline in growth and development rates, while exacerbating structural imbalances within the Iraqi economy and contributing to the deterioration of living conditions and basic services. Moreover, the findings indicate that, despite the state's attempts to adapt to these exceptional circumstances, its economic policies failed to maintain a sustainable development trajectory, rendering the Iraqi economy increasingly fragile and more vulnerable to external political and economic variables by 2003.

**Keywords:** Iraq; Iraqi Economy; Economic Development; International Sanctions; Iran–Iraq War.